الأمم المتحدة
S/RES/2344 (2017)
مجلس الأمن
Distr.: General
17 March 2017

القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٩٠٢ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراره ٢٢٧٤ (٢٠١٦) القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧،

وإذ يؤكد أهمية الدور الذي ستظل الأمم المتحدة تؤديه في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وكذلك دعمه المستمر لحكومة أفغانستان وشعبها في سعيهما إلى إعادة بناء بلدهما وتعزيز المؤسسات الديمقراطية،

وإذ يؤكد الأهمية البالغة للاضطلاع بعملية سياسية شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويمسكون بزمام الأمور فيها بهدف دعم المصالحة بين جميع من هم على استعداد للمصالحة، على النحو المبيّن في البيان الصادر عن مؤتمر كابل وحسبما ورد بمزيد من التفصيل في نتائج مؤتمر بون، تهدف إلى تهيئة مستقبل ينعم فيه شعب أفغانستان قاطبة بالسلام والازدهار، وإذ يرحب بالجهود الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك من خلال المجلس الأعلى للسلام،

وإذ يرحب باستهلال حكومة الوحدة الوطنية عامها الثالث، ويشدد على أهمية أن يعمل جميع الأطراف في أفغانستان في إطار هذه الحكومة من أجل تحقيق مستقبل ينعم فيه شعب أفغانستان قاطبة بالسلام والازدهار،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشدد على الدور الحيوي لعملية كابل، ويرحب بالتوافق الاستراتيجي في الآراء بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بشأن إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة،

وإذ يؤكد أهمية اتّباع نهج شامل للتصدي للتحديات المترابطة التي تجابهها أفغانستان في مجالات الأمن والاقتصاد والحوكمة والتنمية، ويدرك أنه لا وجود لحل عسكري صِرْفٍ لضمان استقرار أفغانستان،

وإذ يؤكد الأهمية الحيوية للنهوض بالتعاون الإقليمي بروح من التعاون المفيد للجميع باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان والمنطقة إسهاما في تشكيل المصير المشترك للبشرية،

وإذ ينوه في هذا الصدد بالأثر الإيجابي والأهمية المستمرة للالتزامات الدولية المعلنة في عام ٢٠١٦ خلال مؤتمر قمة منظمة معاهدة شمال الأطلسي المعقود في وارسو ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان،

وإذ يرحب بمساهمة فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال تنسيق الدعم الدولي لأفغانستان وتوسيع نطاقه،

وإذ يشير إلى الالتزامات التي تعهدت بها حكومة أفغانستان لتعزيز العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها، وإذ يشدد على ضرورة مواصلة الدعم المقدم إلى البعثة، بناء على طلب السلطات الأفغانية،

وإذ يؤكد أهمية أن تكون قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية قادرة على أداء المهام المنوطة بها، متحلية بالكفاءة المهنية، منفتحة على الجميع، ومالكة لمقومات الاستمرار، حتى تلبي الاحتياجات الأمنية لأفغانستان، وإذ يؤكد التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لزيادة تطوير هذه القوات، وإذ يثني على هذه القوات لما أبدته من قدرة على التحمل ومن شجاعة استثنائية، وكذلك لدورها الريادي في حفظ الأمن ببلدها ومجابهة الإرهاب الدولي،

وإذ يلاحظ العمل المستمر الذي تضطلع به اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١) ومواصلة تعاون الحكومة الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام والبعثة مع اللجنة، بما يشمل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها، وإذ يعرب عن قلقه إزاء التعاون المتزايد لحركة طالبان مع منظمات أخرى ضالعة في الأنشطة الإجرامية،

وإذ يقر بالتهديدات التي ما فتئت تثير الجزع التي تمثلها حركة طالبان، بما يشمل شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية، والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية، وكذلك بالتحديات التي تكتنف المساعي الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ من ما ينجم عن أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها كافة الجماعات المذكورة أعلاه من عواقب وخيمة على قدرة الحكومة الأفغانية في مجالات ضمان سيادة القانون وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للشعب الأفغاني وكفالة تحسين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة به،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من وجود أتباع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أفغانستان واحتمال تعاظم صفوفهم، وإذ يؤكد دعمه للجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن الأفغانية في سبيل محاربة أتباع التنظيم، وتأييده للمساعدة التي يقدمها شركاء أفغانستان الدوليون في هذا الصدد،

وإذ يعرب عن قلقه مما تمثله الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب وأجهزة التفجير المرتجلة من تهديد خطير للسكان المدنيين، وإذ يشير إلى ضرورة تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات سواء بين الدول الأعضاء أو مع القطاع الخاص،

وإذ يعرب عن قلقه العميق من عدد الإصابات القياسي في صفوف المدنيين، على نحو ما ورد في تقرير البعثة المؤرخ شباط/فبراير ٢٠١٧ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وإذ يدين الهجمات الانتحارية التي كثيراً ما تستهدف المناطق الآهلة بالسكان المدنيين، وأعمال القتل العمد، ولا سيما التي تستهدف النساء والفتيات، بمن فيهن كبار الموظفات والنساء المدافعات عن حقوق المرأة، وكذلك الصحفيين،

وإذ يؤكد من جديد أنه يجب على جميع الأطراف في النزاع المسلح أن تتخذ كل الخطوات الممكنة لضمان حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردين، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والجنساني، وأنه يجب محاسبة مرتكبي هذا العنف،

وإذ يشجع المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين على مواصلة تقديم الدعم الفعال للجهود المتواصلة المبذولة بقيادة أفغانستان للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وفق نهج متوازن ومتكامل، وإذ يدرك الدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان، ويؤيد الدور الأساسي للحكومة الأفغانية في تقديم المساعدة الإنسانية إلى مواطنيها وفي تنسيق إيصالها على نحو كفؤ وفعال مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/189)؛

٢ - **يعرب عن تقديره** لالتزام الأمم المتحدة الطويل الأجل، بما في ذلك على مدى عقد التحول، بدعم حكومة أفغانستان وشعبها، ويعيد تأكيد دعمه الكامل لعمل بعثة

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص للأمين العام، ويشدد على ضرورة كفالة الاستمرار في تزويد البعثة بالموارد الكافية للوفاء بولايتها؛

٣ - **يقرر** أن يمدد حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو المحدد في قراراته ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٨ (٢٠٠٩)، و ١٩١٧ (٢٠١٠)، و ١٩٧٤ (٢٠١١)، و ٢٠٤١ (٢٠١٢)، و ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، و ٢١٤٥ (٢٠١٤)، و ٢٢١٠ (٢٠١٥)، و ٢٢٧٤ (٢٠١٦) وفي الفقرتين ٥ و ٦ أدناه؛

٤ - **يقر** بأن الولاية المجددة للبعثة تدعم اضطلاع أفغانستان بصورة تامة بدور القيادة والسيطرة على زمام الأمور في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية، بما يتفق ومقتضيات عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) ومع التفاهمات التي جرى التوصل إليها بين أفغانستان والمجتمع الدولي في المؤتمرات الدولية بكابُل (٢٠١٠) ولندن (٢٠١٠ و ٢٠١٤) وبون (٢٠١١) وطوكيو (٢٠١٢) وبروكسل (٢٠١٦) ومؤتمرات قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في لشبونة (٢٠١٠) وشيكاغو (٢٠١٢) وويلز (٢٠١٤) ووارسو (٢٠١٦)؛

٥ - **يقرر كذلك** أن تواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام، في حدود ولايتهما وبما ينسجم مع اضطلاع أفغانستان بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور وممارستها لسيادتها، الإشراف على الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، بالتعاون التام مع حكومة أفغانستان ووفقا لما ورد في البيانات الصادرة عن مؤتمرات لندن وكابل وطوكيو وبروكسل ونتائج مؤتمر بون، مع التركيز بصفة خاصة على الأولويات المبينة أدناه:

(أ) التشجيع، كرئيس مشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، على تقديم المجتمع الدولي دعماً أكثر اتساقاً لأولويات الحكومة الأفغانية في مجالي التنمية والحوكمة، بوسائل منها دعم ما هو جار حالياً من وضع وترتيب لخطة الإصلاح الحكومية، وتعبئة الموارد، والتنسيق بين الجهات المانحة الدولية والمنظمات الدولية، وكميسّر لمنتديات السياسات الإنمائية ومشارك في تنظيمها، بما يشمل وضع أطر المساءلة المتبادلة ورصدها، والنهوض بتبادل المعلومات وتحليلها بشكل متسق، وتصميم المساعدة الإنمائية وإيصالها، بما ينسجم مع ممارسة أفغانستان لسيادتها واضطلاعها بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور، وتوجيه المساهمات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما لأنشطة مكافحة المخدرات وإعادة الإعمار والتنمية؛ وفي الوقت نفسه، التنسيق، أيضا بما ينسجم مع اضطلاع أفغانستان بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور وممارستها لسيادتها، بين الشركاء الدوليين لأغراض المتابعة، ولا سيما عن طريق تبادل المعلومات، وإيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة نسبة المعونة الإنمائية المقدمة من خلال الحكومة الأفغانية، بما يتسق والالتزامات المتعهد

بها في مؤتمري كابل وطوكيو، ودعم الجهود الرامية إلى زيادة المساءلة والشفافية المتبادلتين، والفعالية في استخدام المعونة بما يتسق والالتزامات المقطوعة في مؤتمرات كابل وطوكيو وبروكسل، بما في ذلك فعالية التكلفة في هذا الصدد؛

(ب) توفير الدعم، بناء على طلب السلطات الأفغانية، لتنظيم الانتخابات الأفغانية مستقبلاً، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية المقبلة والقيام، دعماً للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، بما يشمل جهود إصلاح الانتخابات، بتعزيز استدامة العملية الانتخابية ونزاهتها وشمولها للجميع، على النحو المتفق عليه في مؤتمرات لندن وكابُل وبون وطوكيو وبروكسل ومؤتمر قمة شيكاغو؛ وتزويد المؤسسات الأفغانية المشاركة في هذه العملية بالمساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية في إطار التشاور والتنسيق الوثيقين مع حكومة أفغانستان؛

(ج) القيام بالتوعية وبذل المساعي الحميدة لدعم عملية السلام التي تقودها أفغانستان وتملك زمامها، إذا طلبت حكومة أفغانستان ذلك وبتشاور وثيق معها وبوسائل منها توفير الدعم للمجلس الأعلى للسلام ولما يقوم به من أنشطة، واقتراح ودعم تدابير لبناء الثقة، أيضا بتشاور وثيق مع حكومة أفغانستان ضمن إطار الدستور الأفغاني وباحترام تام لمسألة تنفيذ التدابير وتطبيق الإجراءات التي وضعها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة؛

(د) دعم التعاون الإقليمي بهدف مساعدة أفغانستان على استغلال دورها في قلب آسيا لتشجيع التعاون الإقليمي، وللعمل من أجل استقرار وازدهار أفغانستان، بالاعتماد على الإنجازات التي تحقّقت؛

(هـ) الاستمرار، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في التعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وتعزيز قدراتها، وكذلك في التعاون مع حكومة أفغانستان والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المعنية من أجل رصد حالة المدنيين، وتنسيق الجهود الرامية إلى كفالة حمايتهم، ومراقبة أماكن الاحتجاز، وتعزيز المساءلة، والمساعدة في التنفيذ التام للأحكام المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان، الواردة في الدستور الأفغاني والمعاهدات الدولية التي تنخرط أفغانستان ضمن الدول الأطراف فيها، ولا سيما الأحكام المتعلقة بتمتع المرأة التام بحقوق الإنسان الواجبة لها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(و) التنسيق والتعاون الوثيقان، حسب الاقتضاء، مع بعثة الدعم الحازم غير القتالية المتفق عليها بين الناتو وأفغانستان، وكذلك مع كبير الممثلين المدنيين للناتو؛

٦ - **يدعو** البعثة والممثل الخاص إلى بذل مزيد من الجهود من أجل زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة في ما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية في أفغانستان، على أساس نهج ''مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة'' وبالتعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان بهدف تعزيز فعاليتها الجماعية إلى أقصى حد، بما يتماشى تماماً مع خطة الإصلاح التي تعتمدها حكومة أفغانستان، وإلى الاستمرار، بما ينسجم تماماً مع اضطلاع أفغانستان بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور وممارستها لسيادتها، في قيادة الجهود المدنية الدولية الهادفة إلى تعزيز دور المؤسسات الأفغانية في الاضطلاع بمسؤولياتها في المجالات ذات الأولوية التالية، مع زيادة التركيز على بناء القدرات في المجالات الأساسية التي تحددها حكومة أفغانستان، وذلك بغية الانتقال، في جميع برامج الأمم المتحدة وأنشطتها، إلى نموذج وطني للتنفيذ يتضمن استراتيجية واضحة عملية المنحى تحقّق، على أسس مشروطة ومتفق عليها، الانتقال إلى اضطلاع أفغانستان بالقيادة والإمساك بزمام الأمور، بما يشمل تعزيز الاستفادة من النظم القُطرية، في المجالات ذات الأولوية التالية:

(أ) تقديم الدعم، من خلال حضور البعثة بشكل ملائم يتم تحديده بالتشاور والتعاون الكاملين مع حكومة أفغانستان، والقيام، ضمن سياق دعم جهود الحكومة الأفغانية، بتنفيذ عملية كابل في مختلف أنحاء البلد وعلى مقتضى سياسات الحكومة، وذلك بوسائل منها تقوية التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، في إطار وفائها بالتزاماتها على النحو المتعهّد به في مؤتمرات لندن وكابل وبون وطوكيو، لتحسين الحوكمة وسيادة القانون، بما في ذلك العدالة الانتقالية وتنفيذ الميزانية ومكافحة الفساد في جميع أنحاء البلد وفقا لعملية كابل وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، بهدف المساعدة في جني ثمار السلام وتقديم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة؛

(ج) تنسيق وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، لأغراض منها دعم حكومة أفغانستان والعمل بمقتضى المبادئ الإنسانية، من أجل تعزيز قدرات الحكومة، بوسائل منها تقديم الدعم الفعال إلى السلطات الوطنية والمحلية في مساعدة وحماية المشردين داخليا، وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين من البلدان المجاورة ومن البلدان الأخرى، والمشردين داخلياً، عودةً طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، مع التركيز بوجه خاص على اعتماد الحلول الإنمائية في المناطق التي تشهد عودة مكثفة؛

٧ - **يؤكّد** التزامه المتواصل بالبعثة وبضمان قدرتها على تقديم الدعم الفعال لأفغانستان، ويطلب إلى الأمين العام أن يأخذ بأفضل الممارسات في إعداد استعراض استراتيجي للبعثة، يشمل دراسة المهام الموكلة والأولويات والموارد ذات الصلة، وتقييم البعثة من حيث الكفاءة والفعالية، بهدف الوصول إلى المستوى الأمثل من تقاسم أعباء العمل وتنظيم المهام بغية

زيادة التعاون والتقليص إلى أدنى حد من الازدواجية مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدّم بحلول شهر تموز/يوليه ٢٠١٧ تقريرا إلى مجلس الأمن عن نتائج هذا الاستعراض؛

٨ - **يهيب** بجميع الأطراف الأفغانية والدولية التنسيق مع البعثة في تنفيذ ولايتها وفي الاضطلاع الجهود الرامية إلى تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم في جميع أرجاء البلد؛

٩ - **يشدد** على الأهمية الحاسمة لحضور البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشكل مستمر وعلى النحو المناسب داخل الولايات، بتشاور وتنسيق وثيقين مع الحكومة الأفغانية ودعماً لها، وفي سياق السعي إلى تلبية الاحتياجات وإرساء الأمن وكذلك بلوغ الهدف المتمثّل في إضفاء الفعالية على عمل الأمم المتحدة عموماً؛

١٠ - **يشدد** على أهمية تحقيق تنمية ديمقراطية مستدامة في أفغانستان على أساس إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية، ويرحّب في هذا الصدد بتنظيم الانتخابات البرلمانية المقبلة، تمشيا مع المؤتمرات الدولية ذات الصلة، وبالتزام حكومة أفغانستان الاستمرار في تحسين نسق تقدّم العملية الانتخابية وبجهودها المبذولة بهذا الشأن، ويطلب إلى البعثة تقديم المساعدة إلى المؤسسات الأفغانية المعنية، بناء على طلب حكومة أفغانستان، من أجل دعم نزاهة العملية الانتخابية وانفتاحها على الجميع، بما في ذلك وضع تدابير لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والآمنة، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إدراج المعلومات المتصلة بعملية إدماج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن، ويهيب كذلك بأعضاء المجتمع الدولي تقديم المساعدة حسب الاقتضاء؛

١١ - **يدعو** الأمم المتحدة إلى أن تمنح، بمساندةٍ من المجتمع الدولي، الدعم لخطة الإصلاح التي تعتمدها حكومة أفغانستان؛

١٢ - **يرحب** بما تبذله الحكومة الأفغانية من جهود متواصلة للنهوض بعملية السلام، بما في ذلك من خلال المجلس الأعلى للسلام وبتنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، وللتشجع على إجراء حوار شامل للجميع، بما في ذلك المرأة وجماعات الحقوق النسوية، بشأن المصالحة والمشاركة السياسية تتولى أفغانستان قيادته والإمساك بزمامه، وذلك على النحو الوارد في إعلان مؤتمر كابل بشأن الحوار مع كل الأطراف التي تقوم، بصفتها أطرافاً في مخرجات تلك العملية، بنبذ العنف وقطع الصلات بالمنظمات الإرهابية الدولية واحترام الدستور وإبداء الاستعداد للمشاركة في بناء أفغانستان المسالمة، وعلى النحو الوارد بمزيد من التفصيل في مبادئ ونتائج مخرجات مؤتمر بون، ويشجع حكومة أفغانستان على الاستفادة من المساعي الحميدة للبعثة لدعم هذه العملية، حسب الاقتضاء، في ظل الاحترام التام لتنفيذ التدابير والإجراءات الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة؛

١٣ - **يشدد** على دور البعثة في تقديم الدعم، متى طلبته حكومة أفغانستان وبالتشاور الوثيق معها، في عملية للسلام تكون شاملة للجميع ويقودها الأفغان ويتولون زمام الأمور فيها، مع مواصلة تقييم آثار عملية السلام هذه، بما في ذلك بالتعاون مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، في ضوء المعايير ذات الصلة الواردة في بيان مؤتمر كابل ونتائج مؤتمر بون، ويشجع المجتمع الدولي على مساندة الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد؛

١٤ - **يرحب مع التشجيع** بمواصلة جميع شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين بذل الجهود في سبيل دعم السلام والمصالحة في أفغانستان، بجميع أشكال الدعم، في إطار السعي إلى التعجيل بإجراء مباحثات مباشرة بين حكومة أفغانستان والممثلين المفوضين لجماعات طالبان، ويهيب بجميع شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين أن يواصلوا بذل هذه الجهود؛

١٥ - **يؤكد من جديد** ما يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد من دور رئيسي، منسجم مع اضطلاع أفغانستان بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور وممارستها لسيادتها، في تنسيق عملية تنفيذ خطة حكومة أفغانستان الإصلاحية وتيسيرها ورصدها، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تعزِّز تعاونها مع المجلس في هذا الصدد؛

١٦ - **يكرر التأكيد** على أهمية القيام، ضمن إطار شامل، بتعزيز القدرات الوظيفية والطابع المهني والمساءلة في قطاع الأمن الأفغاني تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك عن طريق الأخذ بإجراءات الفرز الملائمة والاضطلاع بجهود التدريب، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق المرأة والطفل دعماً لتنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥، ويشدّد على أهمية التزام حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بكفالة وجود قوة وطنية أفغانية للدفاع والأمن تستوفي شروط القدرة والمهنية والاستدامة؛

١٧ - **يرحب** في هذا السياق بالتقدم المتواصل في مجال تطوير الجيش الوطني الأفغاني وتحسين قدرته على تخطيط العمليات وتنفيذها، ويشجع على الاستمرار في جهود التدريب والمساعدة، بوسائل منها المساهمة بالمدربين والموارد والأفرقة الاستشارية وبإسداء المشورة في ما يتصل بوضع عملية مستدامة لتخطيط الدفاع وتقديم المساعدة في مبادرات إصلاح الدفاع؛

١٨ - **يحيط علماً** بالجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الأفغانية لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية، ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك التزام وزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية بوضع استراتيجية فعالة للتنسيق بين زيادة تجنيد النساء والإبقاء عليهن في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية وتدريبهن وتنمية قدراتهن،

وبالتنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية الأفغانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥، وتعزيز تنفيذ استراتيجيتهما المتعلقة بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، ويُشدّد على أهمية تقديم المساعدة الدولية عن طريق تقديم الدعم المالي وتوفير المدربين والموجهين، ويشير إلى أهمية وجود قوة شرطة كافية ومقتدرة لتوفير أمن أفغانستان على المدى الطويل؛

١٩ - **يكرر تأكيد** دعمه لحكومة أفغانستان، وبخاصة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، فيما تبذله من جهود لبسط الأمن في ربوع بلادها وفي مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ويهيب بالحكومة الأفغانية أن تستمر، بمساندة من المجتمع الدولي، في التصدي لتهديد أمن أفغانستان واستقرارها من جانب حركة طالبان، بما فيها شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين والضالعين في إنتاج المخدرات غير المشروعة أو في الاتجار بها أو تجارتها؛

٢٠ - **يكرر الإعراب عن قلقه** من الحالة الأمنية في أفغانستان، ولا سيما أعمال العنف والهجمات المتواصلة التي تتخذ من الإقليم قاعدة لها والتي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويدعو جميع الدول في هذا الصدد إلى تعزيز التعاون الأمني على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تعزيز تبادل المعلومات، ومراقبة الحدود، وإنفاذ القوانين والعدالة الجنائية سعيا إلى تحسين التصدي للخطر القائم، بما في ذلك الخطر الذي يشكله العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛

٢١ - **يدين** بأشد لهجة جميع الاعتداءات، بما فيها الاعتداءات بأجهزة التفجير اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، ويدين كذلك استخدام المدنيين دروعا بشرية من قبل حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية؛

٢٢ - **يدين بقوة** استمرار تدفق الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعتاد العسكري ومكونات أجهزة التفجير اليدوية الصنع، إلى طالبان، بما فيها شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسائر الجماعات الإرهابية والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير القانونية والمجرمين، ويشجع الدول الأعضاء على تبادل المعلومات، وإنشاء الشراكات، ووضع الاستراتيجيات وتنمية القدرات على الصعيد الوطني من أجل مكافحة أجهزة التفجير اليدوية الصنع؛

٢٣ - **يدين** جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المسؤولين الدبلوماسيين والقنصليين وغيرهم من ممثلي المجتمع الدولي في أفغانستان، وتفاقم الاعتداءات التي يتعرض لها العاملون في مجال العمل الإنساني ومجال التنمية، بما في ذلك الاعتداء على العاملين في مجال الصحة وعلى المرافق الصحية ووسائل النقل الطبي؛

٢٤ - **يرحب** بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج أفغانستان لمكافحة الألغام، ولا سيما التصديق على البروتوكول الخامس المتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات، الملحق باتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ويشجع حكومة أفغانستان على أن تواصل جهودها، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، من أجل إزالة وتدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد والألغام الأرضية المضادة للدبابات ومخلفات الحرب من المتفجرات وتقديم المساعدة من أجل توفير الرعاية للضحايا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٥ - **يشير إلى القلق** من تزايد سقوط الضحايا في صفوف الأطفال ومن استفحال أعمال تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإلى ضرورة حماية المدارس والمستشفيات، ويكرر إدانته القوية لجميع الانتهاكات والتجاوزات التي تُرتكب على الأطفال في ظروف النزاع المسلح، ويدعو إلى تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات إلى العدالة، ويطلب في هذا السياق إلى البعثة أن تواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك التباحث مع الحكومة الأفغانية للتوصل إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل وخريطة الطريق، وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للانتهاكات والتجاوزات الأخرى، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إعطاء الأولوية لأنشطة البعثة وقدراتها في مجال حماية الأطفال، وأن يدرج في التقارير التي يقدمها في المستقبل لمحة عن الأطفال في ظل النزاع المسلح الدائر في البلد، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٢٦ - **يهيب** بالدول أن تعزز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الخطر الذي يتعرض له المجتمع الدولي من جراء إنتاج المخدرات غير المشروعة الأفغانية المصدر والاتجار بها واستهلاكها، وهي أنشطة تسهم في تعزيز الموارد المالية لحركة طالبان ومن يرتبط بها، وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق التعاون في مجابهة الاتجار في المخدرات غير المشروعة والكيماويات السليفة، ويعرب عن التقدير للأعمال المضطلع بها في إطار مبادرة ميثاق باريس وعملية ”باريس - موسكو“، وكذلك للجهود التي تبذلها منظمة شنغهاي للتعاون، ويشدد على أهمية التعاون على ضبط الحدود، ويرحب بالتعاون المكثف في هذا الصدد لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والمركز الإقليمي للمعلومات

والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما؛

٢٧ - **يرحب** بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في أفغانستان، تحت قيادة وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان؛

٢٨ - **يكرر التأكيد** على أهمية التعجيل بإقامة نظام للعدالة يتسم بالنزاهة والشفافية، والقضاء على الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون في جميع أرجاء البلد، ويعرب عن تقديره لالتزام حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد وللتدابير الأولية المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على أهمية مواصلة التقدم في إعادة بناء وإصلاح قطاع السجون في أفغانستان، وذلك من أجل تحسين احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في ذلك القطاع، ويؤكد على أهمية كفالة وصول المنظمات المعنية، حسب الاقتضاء، إلى جميع السجون وأماكن الاحتجاز في أفغانستان، ويدعو إلى الاحترام التام للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛

٢٩ - **يشجع** جميع المؤسسات الأفغانية، بما فيها السلطتان التنفيذية والتشريعية، على مكافحة الفساد وكفالة الحكم الرشيد، ويؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود على الصعيد الدولي لتقديم المساعدة التقنية في هذا المجال؛

٣٠ - **يدعو** إلى الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في جميع أرجاء أفغانستان، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويلاحظ مع القلق استمرار إجراءات التضييق على حرية وسائط الإعلام، بما في ذلك الاعتداء على الصحافيين على يد الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة والإجرامية؛

٣١ - **يدعو** إلى بذل جهود معززة، بما في ذلك العمل على تحقيق أهداف عملية قابلة للقياس، لضمان حقوق النساء والفتيات ومشاركتهن الكاملة وكفالة حماية جميع النساء والفتيات في أفغانستان من العنف والاعتداء، ومحاسبة مرتكبي أعمال العنف والانتهاكات هذه، وتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب القانون وبإمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة مع الرجل؛

٣٢ - **يهيب** بالجهات المانحة الدولية والمنظمات الدولية وحكومة أفغانستان أن تتقيد بما قطعته على نفسها من التزامات في مؤتمرات كابل وبون وطوكيو ولندن وبروكسل؛

٣٣ - **يؤكد مجددا** دعمه للجهود الإقليمية الجارية بقيادة أفغانية في إطار ”عملية قلب آسيا - إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان“ ومؤتمرات قمة التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، ويرحب بالجهود الجارية الرامية إلى بناء الثقة والتعاون، بما في ذلك الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وكذلك مؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وإيران وباكستان، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وتركيا، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان والمملكة المتحدة؛

٣٤ - **يرحب** بالجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك تدابير تيسير الربط والتجارة والمرور العابر على الصعيد الإقليمي، **ويحث** على مواصلة بذل المزيد منها، بما في ذلك من خلال مبادرات للتنمية الإقليمية مثل مبادرة ”الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين“، والمشاريع الإنمائية الإقليمية، مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا، ومشروع ميناء شابهار، باتفاق بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والهند، واتفاق طريق المرور العابر للازورد وتجارته ونقله، ومشروع السكك الحديدية بشطره الرابط بين تركمانستان وأكينا وشطره الرابط بين هيرات وخواف، والاتفاقات التجارية الثنائية للمرور العابر، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتيسير أسفار أصحاب الأعمال بهدف توسيع النشاط التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات الربط بين الهياكل الأساسية وإمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل في أفغانستان والمنطقة، ويحث في هذا الصدد جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على كفالة توفير بيئة آمنة والعمل على تكامل سياساتهم واستراتيجياتهم الإنمائية وتعزيز التعاون العملي على إقامة الروابط حتى يتسنى تنفيذ هذه المبادرات الإنمائية والاتفاقات التجارية بالكامل؛

٣٥ - **يشير** إلى أن التعاون الأمني الإقليمي يؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان والمنطقة، ويرحب بالتقدم الذي حققته أفغانستان والشركاء الإقليميون في هذا الصدد، ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود من جانب أفغانستان والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز الشراكة والتعاون فيما بينها، بما يشمل تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية وتعزيز الأمن في المنطقة؛

٣٦ - **يعرب عن قلقه** من الزيادة الأخيرة في عدد المشردين داخل أفغانستان واللاجئين النازحين منه، ويشجع بقوة حكومة أفغانستان على تكثيف الجهود حتى تجعل عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم وإعادة إدماجهم من بين أعلى أولوياتها الوطنية، بما في ذلك

عودتهم الطوعية في ظروف يُحفظ فيها أمنهم وتصان كرامتهم، ويؤيد بقوة الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم في البلد على نحو مستدام، ويدعو إلى مواصلة المساعدة الدولية المقدمة في هذا الصدد وتعزيزها؛

٣٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان، وأن يدرج في تقاريره تقييما لما تحقق من تقدم، استنادا إلى النقاط المرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتنفيذ أولوياتها، على النحو المحدد في هذا القرار؛

٣٨ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.